الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة بين 1989 و 1999.

الأستاذ : شعوبي محمود فوزي – أستاذ مساعد مكلف بالدروس
الأستاذ : كماسي محمد الأمين – أستاذ مساعد
كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية- **جامعة ورقـلة**

ملخص المداخلة : شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1988 إصلاحات جذرية وعميقة مست كل القطاعات تمثلت في : استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية باعتبارها ضرورة لزيادة كفاءتها ثم اعتماد برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي كاتفاق سنة 1989 الذي كان بشكل سري ، ثم اتفاق سنة 1994 الذي كان بشكل علني يدور محوره حول استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وإنعاش الاقتصاد الوطني (إصلاحات في السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية، خوصصة المؤسسات العمومية ...إلخ) . وقد كان لهذه الإصلاحات الأثر على نتائج القطاعات الاقتصادية لعل أهمها بروز – إلى جانب القطاع العام– قطاع خاص ينشط في جل الميادين.

نحاول في هذه البحث معرفة حالة الاقتصاد الوطني (خارج قطاعي المياه والطاقة و الخدمات والأشغال العامة في الآبار) من خلال تتبع سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة الممتدة من 1989 إلى .. 1999. سوف نستخدم لهذا الغرض مجموعة من أساليب الإحصاء متعدد الأبعاد.

وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى جزأين :

سنركز في البداية على أهم المفاهيم المستخدمة بالإضافة إلى أهم الإصلاحات التي تمت على الإقتصاد الوطني فهي جزء يمهد للدراسة التحليلية التي ستكون في الجزء الثاني.

كلمات المفتاح : حساب الإنتاج، حساب الاستغلال، الإنتاج الخام، الاستهلاكات الوسيطة، القيمة المضافة، استهلاك الأصول الثابتة، العائد الداخلي، الضرائب المرتبطة بالإنتاج، تعويض الأجراء، الفائض الصافي للاستغلال، التصنيف الآلي، دالة النتيجة.

الجزء الأول :

تمهيد

عاش العالم نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهد فيه نمو الليبرالية والانفتاح. فارتسمت بوادر نشوء عالم جديد تقوده مجموعة الدول الصناعية الغربية، باسطة هيمنتها على الدول النامية المثقلة بالديون من خلال المؤسسات المالية الدولية تحت غطاء الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من البلدان التي فشلت في محاولات التعديل الذاتي لجأت إلى مؤسسات "**بريتون وودز**" للتخفيف من أزمة الديون الخانقة بعد انخفاض الإيرادات اللازمة لتغطيتها. فكان أول اتفاق سنة 1989 ثم 1991. إلا أن هذان الاتفاقان لم يخففا كثيرا من المصاعب المالية التي اكتنفت الاقتصاد. ثم تلى ذلك اتفاق أفريل 1994، طبقت الجزائر بنوده بكل صرامة، فساهم في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لم يأت بثماره المرجوة فيما يخص الإنعاش الاقتصادي، كما كان له أثرا سلبيا على الجانب الاجتماعي.

سنحاول في هذه الفقرة أن نستعرض أهم الإجراءات الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية خلال عقد التسعينيات في ظل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

1- الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1989 .

اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي عقب أزمة 1988 وكان ذلك بشكل رسمي وعلني في الخطابات السياسية آنذاك. وكان هذا التوجه مجسدا في إجراء تعديل دستوري سنة 1989 بالإضافة إلى تبني برنامجين مع صندوق النقد الدولي سنة 89 و 91 ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد منها :

أ-الإصلاحات في الجانب المالي :

تم خفض الإنفاق الحكومي بشكل واضح، إذ انخفضت نفقات الاستثمار في القطاع العمومي (ميزانية التجهيز + صافي قروض الخزينة للمؤسسات) من 28.2 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1985 إلى 19 % سنة 1988 لتبلغ 08 % فقط سنة 1990. كما أن النفقات الجارية قد انخفضت بمقدار 5.2 % بين سنتي 88 و 90 وهذا راجع إلى انخفاض كتلة الأجور والرواتب في القطاع الإداري. وهنا يتجلى تخلي الدولة عن دورها القيادي في تسيير الاقتصاد، منتهجة بذلك سياسة صارمة للضغط على الطلب الكلي.

ب-إصلاح السياسة النقدية (القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض) :

جاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بإصلاح جذري للسياسة النقدية في الجزائر وجعل من أولى اهتماماته إعادة الاستقرار المالي الكلي ، وتمثلت في[i] :

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- تكفل البنك المركزي بتسير النقد والقرض؛
- تشجيع الاستثمارات الخارجية؛
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي؛
- توضيح المهام المنوطة بالبنوك والمؤسسات المالية؛
- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين، لا سيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية، ويرأس هذا المجلس محافظ بنك الجزائر، ويضم ثلاثة نواب بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن الحكومة. وهكذا يشكل بنك الجزائر الأغلبية في تكوين المجلس. وعلى هذا، فقد تم اتخاذ إجراءات تدخل في السياق التنظيمي والقانوني من طرف بنك الجزائر؛
  - تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز 20 %؛
  - ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 07 % . وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 . إلى 10.5 % سنة 1991 ثم 11.5 % سنة 1992؛
  - إنشاء سوق مشتركة بين البنوك.

ج-الإصلاحات على مستوى التوازنات الخارجية :

في سياق الإصلاحات الاقتصادية، اتخذت السلطات إجراءات متعلقة بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية والصرف، من خلال الترخيص بالاستيراد بدون دفع وإنشاء نظام احتفاظ المتعاملين بالعملة الصعبة مما يعني اعتراف ضمني بالسوق الموازية. كما تركت قيمة الدينار عرضة للتقلبات (الانزلاق).

وقد أدت هذه الإجراءات إلى[ii] :

- حدوث تحول في الحساب الجاري من عجز نسبته 03 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988 إلى فائض بنسبة 06 % من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991[iii]. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي فإن قدرة الجزائر على الاستدانة كانت في منتهاها كما ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين بشكل مفرط.
- ارتفاع معدلات التضخم إلى 22.8 % سنة 1992 بالمقارنة مع 10.3 % في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة.

بحلول الفترة 92-93 تخلت الحكومة[iv] عن الإجراءات المشددة التي اتخذت سابقا، فقامت باتخاذ عدة إجراءات منها[v]:

- رفع الأجور في القطاع الإداري بأكثر من 20 % ، كما ارتفعت النفقات التحويلية بأكثر من50%؛
- زيادة الإنفاق الرأسمالي بمقدار 3.5 % من إجمالي الناتج الداخلي بغية تنشيط النمو الاقتصادي ؛
- تقليص الواردات بتطبيق مجموعة من القيود على التجارة والدفع؛
- بهدف تحسين الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة تم القيام بإصلاح ضريبي تمثل في إدخال ضرائب جديدة. تمخض عن هذه الإجراءات بإضافة إلى انخفاض إيرادات الميزانية (الناتجة عن صادرات

البترول) نتيجة ارتفاع سعر الصرف من جهة وانخفاض أسعار البترول من جهة أخرى، نتائج وخيمة على توازن الميزانية العامة للدولة، إذ ارتفع عجز الميزانية سنة 1993 إلى ما يقارب 8.7 % من إجمالي الناتج الداخلي، مما اضطر صندوق النقد الدولي إلى إلغاء عملية دفع القسط الرابع من القرض الخاص باتفاق "**ستند باي**" الذي بدأ بتاريخ 1991/06/03 إلى غاية 92/03/31 .

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني أصبح اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وعقد اتفاق إعادة جدولة أمرا لا مفر منه نظرا لتفاقم الأزمة. فكانت الاتفاقات المبرمة في أفريل 94 مع صندوق النقد الدولي بمثابة الانطلاق في إصلاحات الاقتصادية جديدة نتناولها في الفقرة الموالية.

2-الجزائر وبرامج التعديل الاقتصادي

أرغمت الظروف التي كانت سائدة نهاية سنة 1993، وتفاقم أزمة الديون الخارجية مع تزايد الصراع السياسي السلطات الجزائرية آنذاك إلى عقد اتفاق تعديل هيكلي للاقتصاد وإعادة جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، تبعه بعد ذلك عقد اتفاق تستفيد الجزائر من خلاله من تسهيلات الصندوق المحددة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من ماي 1995.

تعرف إعادة الجدولة بأنها عملية تتمثل في تخفيف عبء خدمة المديونية، وهي تخص أصول الديون، كما يمكن أن تمتد لتشمل الفوائد[vi].

تمت عملية إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في شهر ماي 94 بعد إبرام اتفاق "**ستند باي**" لمدة سنة مع صندوق النقد الدولي، تم بموجبه إعادة جدولة 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 04 سنوات إعفاء من دفع خدمة الديون، أي أنه لا يستأنف دفع خدمة الديون المعاد جدولتها إلا ابتداء من شهر ماي 1998. وفي ماي 1995 استفادت الجزائر من تسهيل الصندوق المحدد بمبلغ يقدر بحوالي 5.5 مليار دولار في صورة دعم استثنائي لمدة 03 سنوات.

تقدمت الجزائر في شهر جويلية سنة 1995 للمرة الثانية أمام نادي باريس ولأول مرة أمام نادي لندن قصد إعادة جدولة ديونها الخاصة، وبلغت مبالغ الديون المعاد جدولتها في إطار الاتفاقين 07 ملايير و 3.2 مليار دولار على التوالي. وعليه، قدرت المبالغ الكلية التي أعيدت جدولتها بـ 14.6 مليار دولار، ويصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار إذا أضيف له التمويلات الاستثنائية المقدمة من طرف الهيئات المتعددة الأطراف.

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في[vii]:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي للقضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل جديدة؛

- مواصلة العمل من أجل استقرار مالي، وذلك من خلال تخفيض معدلات التضخم مع محاولة تحقيق التقارب بينها وبين تلك السائدة في البلدان الصناعية؛
- تقليص عجز ميزان المدفوعات وتحقيق خدمة الدين مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي؛
- دعم الفئات الاجتماعية المتضررة من تطبيق البرنامج.

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، نلخصها فيما يلي:

أ . الإجراءات المتخذة في المجال المالي :

اتخذت عدة إجراءات خلال اتفاق "ستند باي" 94 في مجال السياسة الميزانية للدولة، الهدف منها ضبط الإنفاق العام وترشيده، ومحاولة زيادة إيرادات الميزانية خارج قطاع المحروقات لتفادي تذبذب أسعار النفط على سير الاقتصاد. وتمثلت أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال يلي :

- إدخال إصلاحات على النظام الضريبي ومحاولة جعله نظاما بسيطا. وفي هذا الصدد تمت إعادة هيكلة معدلات الضرائب على دخل الأفراد والشركات. كما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية، بالإضافة إلى تبسيط ضريبة القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة وهي 40 % وتحديد سقف جديد لها هو 21 %؛
- اتخاذ سياسة متشددة تجاه الأجور، خاصة القطاع الإداري منه وإلغاء الإعانات الاستهلاكية؛
- خفض عجز الميزانية؛
- ترشيد كيفيات الاستفادة من الشبكات الاجتماعية.

تمخض عن تطبيق هذه الإجراءات إحراز بعض التقدم، حيث زادت إيرادات الميزانية العامة من منتجات المحروقات بحوالي 06 % من إجمالي الناتج الداخلي بفضل تحسن حصيلة الضرائب المتعلقة بالتجارة. وتتجلى صعوبة الضغط الجبائي في الركود الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، فالهدف الرامي إلى إنعاش الاقتصاد لا يتماشى وزيادة الضرائب. لذا كان التركيز في المدى القصير والمتوسط على السياسة الإنفاقية كأداة لكبح التضخم، فقد شهدت الفترة 93-97 هبوط النفقات العامة بحوالي 05 % من إجمالي الناتج الداخلي كنتيجة لتطبيق تدابير البرنامج، كما حققت فوائض في الميزانية خصصت لمدفوعات الفوائد التي ارتفعت بسبب تأثير سعر الصرف على خدمة الديون الخارجية. وقد تم تخفيض الإنفاق الرأسمالي بحوالي 2.4 % من إجمالي الناتج الداخلي بحلول سنة 1997 بالرغم من[viii]:

- ارتفاع تكاليف الاستثمارات جراء خفض قيمة الدينار؛
- ارتفاع النفقات اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية المخربة بسبب الظروف الأمنية التي عرفتها البلاد.

كما تم تخفيض الإقراض نظرا لتقليص عدد مشاريع الاستثمار في المؤسسات العامة التي لا تزال تمول من طرف الميزانية العامة (مشاريع ما قبل سنة 1988)، وانخفض رصيد الدين العام من 99 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 1993 إلى حوالي 85 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997 ، وانخفض رصيد الدين

الحكومي المحلي من حوالي 45 % من إجمالي الناتج الداخلي إلى حوالي 22 % من إجمالي الناتج الداخلي سنة 1997 .

سعت الحكومة من خلال عملية تعديل الأجور إلى التحكم في عدد العمال وتجميد أجور الوظيف العمومي والمؤسسات العمومية، وقد ساهم هذا المسعى بشكل جلي في خفض الإنفاق الجاري، إذ أن الأجور تشكل القسم الأهم من هذا الإنفاق، فانخفضت هذه الأخيرة بمقدار 3.5 % من إجمالي الناتج الداخلي في الفترة 93-97. كما اعتمد إلغاء دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية كهدف لترشيد الإنفاق العام.

وعموما فإن اتفاق "ستند باي" كان يهدف إلى خفض عجز الميزانية بمقدار 5.6 % من إجمالي الناتج الداخلي بين سنتي 93 و 94 وتخفيض عجز الميزانية العامة بمقدار 5.4 % خلال نفس الفترة[ix].

ب- الإجراءات المتخذة في المجال النقدي :

ترتكز الإجراءات المتخذة في المجال النقدي على التحكم في الكتلة النقدية (عرض النقود) من خلال ضبط نسب الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك ونسب إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات.

يهدف الإصلاح النقدي لبرنامج التعديل الهيكلي إلى دعم سعر صرف الدينار الجديد بعد تخفيض قيمته بـ 40.17 % في أفريل 1994 والحد من الضغوط التضخمية من خلال الإجراءات الممارسة على نسب الفائدة والمعروض من الكتلة النقدية.

ونتيجة لتطبيق الإجراءات في الميدان المالي تم تقليص معدل توسع الكتلة النقدية، وأدى تشدد الأوضاع النقدية إلى هبوط كبير في معدلات التضخم (من 39 % سنة 1994 إلى 21 % سنة 1995 ثم أقل من 6 % سنة 1997).

- ضعف البنوك في مجال الوساطة ومعاناتها من ضيق الأسواق المصرفية المشتركة.
- أثرت طريقة الدفع نقدا لتسديد الواردات بشكل سلبي على السيولة المصرفية، في حين ساهمت الخزينة بفضل الموارد التي وفرتها إعادة الجدولة في تكوينها.
- استخدمت الدولة موارد إعادة الجدولة (الديون الخارجية) في تغطية الديون الداخلية للخزينة العمومية . ففي سنة 1995 خصصت الخزينة العمومية مقدار 149.5 مليار دج[x] لصندوق تطهير المؤسسات العمومية بمبلغ 28.2 مليار دج، وتسديد ديون المنظومة المصرفية المقدرة بـ 121.3 مليار دج

وكانت الجهود حثيثة لإصلاح البنوك التجارية وجعلها تمتثل أكثر لمعايير العمل المصرفي المبني على الربحية.

ج- التوازنات الخارجية :

من أهم الإجراءات الأساسية المتخذة في إطار برنامج التعديل الهيكلي تعديل سعر الصرف. فحسب النظرة الليبرالية فإن سعر الصرف يشكل مؤشرا لتخصيص الموارد، ذلك أن تخفيضه (تخفيض قيمة العملة) يساهم

في الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تتمتع بها منتجات البلد. وإذا ما تم رفع (رفع قيمة العملة) بشكل كبير يكون له أثر سلبي على تخصيص الموارد وعلى ميزان المدفوعات الذي يؤثر بدوره على قدرة البلاد على تسديد الديون.

أما إذا فرضت الدولة رقابة على الصرف فإن ذلك يؤدي إلى تشجيع انتشار السوق الموازية وهروب رؤوس الأموال، وهو ما حدث في الجزائر إبان فترة الاقتصاد الموجه.

وبالفعل فقد تم تخفيض قيمة الدينار بمقدار 40.17 % ، كما تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات تتعلق بإنشاء سوق مصرفية مشتركة للعملات الصعبة، وتم التخلي عن جلسات تحديد القيمة وهذا لتحقيق نظام أسعار صرف عائمة وإنشاء مكاتب للصرف.

ولقد ترتب عن هذه الإجراءات عدة آثار تمثلت في تطهير المالية العمومية، إذ سمح تخفيض قيمة الدينار، والصرامة في الإنفاق إلى تحسين رصيد الخزينة.

أما الآثار السلبية لتخفيض قيمة الدينار فتمثلت في تلك المتعلقة بخسائر الصرف التي زادت من تفاقم التفكك المالي للمؤسسات.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات أتخذت عدة إجراءات أخرى منها :

- تحرير التجارة الخارجية برفع جميع القيود على الصادرات والواردات؛
- تم إقرار إجراء يتضمن تحرير الأسعار بقصد ضمان المنافسة في الأسواق (أسعار المواد الغذائية، لوازم الإنتاج الغذائي، الإسكان، ...).
- ترقية الاستثمارات بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إقرار تطبيق برنامج متعلق بخوصصة المؤسسات العمومية البالغ عددها 250 مؤسسة عامة كبيرة؛
- تنظيم سوق الرهن العقاري.

3-مفهوم طرق التحليل العاملي :

يعتبر التحليل العاملي من الأساليب الرياضية التي تهتم بتنظيم وتصنيف الظواهر العلمية في مختلف مجالات الحياة (علم النفس، البيولوجيا، علم الاقتصاد، الفلاحة...)، وهو أسلوب إحصائي يستخدم في معالجة البيانات المتعددة التي ترتبط فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباطات.

يبدأ التحليل العاملي بحساب الارتباطات بين عدد من المتغيرات فنحصل على مصفوفة الارتباطات (Matrice des corrélations)، ثم نقوم بتحليل هذه المصفوفة تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور Axes أو العوامل Facteurs تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين المتغيرات، ذلك أن الاكتفاء بدراسة مصفوفة معاملات الارتباط لا يؤدي إلى فهم كامل للمجال المشترك فيما بين هذه المتغيرات، حيث يبين كل معامل من معاملات الارتباط في المصفوفة علاقة بسيطة بين متغيرين فقط من متغيراتها دون أن يبين أهمية أو دور هذه العلاقة بين هذين المتغيرين ومتغير ثالث وبذلك لا نستطيع عند هذا المستوى أن نقدر العلاقة بين ثلاث متغيرات معا، أو بين متغيرات مصفوفة الارتباط[xi].

وتختلف طرق التحليل العاملي المستخدمة بحسب المتغيرات المراد معالجتها فمنها طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية ACP التي تستعمل في حالة المتغيرات الكمية و طريقة التحليل العاملي المصنف AFD التي تستخدم في حالة مجموعة من المتغيرات الكمية الشارحة لمتغيرة كيفية و طريقة التحليل العاملي للمتناظر AFC ، وغيرها من الطرق ؛ وسنقتصر خلال هذا البحث على طريقة واحدة هي طريقة التحليل العاملي المصنف.

التحليل العاملي المصنف Analyse factorielle discriminante

تهدف طريقة التحليل العاملي المصنف إلى[xii] :

– قياس جودة الأنماط التي يمكن أن تكون عليها المتغيرة التابعة.

– تعيين Affectation أي تصنيف المشاهدة (فرد) الجديدة التي تظهر في العينة في المجموعة الجزئية الأقرب إليها.

– تحديد مجموعة المتغيرات الكمية المفسرة التي لها المقدرة أكثر على تحقيق التمايز بين مختلف أنماط المتغيرة التابعة.

والفكرة الأساسية التي يتم على أساسها تصنيف المفردات في هذه المجموعة أو تلك هي أن يكون التشتت داخل أي مجموعة أقل ما يمكن وأن يكون التشتت بين المجموعات أكبر ما يمكن.

الجزء الثاني : الدراسة التحليلية

تمهيد :

يقتصر هذا البحث على الاقتصاد الجزائري ويهدف إلى معرفة مدى وجود فروقات ودرجة دلالتها الإحصائية في المتغيرات المدروسة بين القطاعين العام و الخاص، وكذلك تحديد الاتجاه العام لهذه المتغيرات قصد معرفة مدى انعكاسات الإجراءات المتخذة على الواقع الاقتصادي.

وقد تم إجراء هذا البحث في إطار زمني يمتد من سنة 1989 إلى 1999. وعليه واعتمادا على بيانات سنوية لـ (17) قطاع ، تم حساب المجاميع التالية :

مجموع الإنتاج الداخلي الخام (SPB)

مجموع الاستهلاكات الوسيطة (SCI)

مجموع القيمة المضافة (SVA)

مجموع استهلاكات الأصول الثابتة (SCFF)

مجموع الدخل الداخلي (SRI)

مجموع الضرائب المتعلقة بالإنتاج (SILP)

مجموع تعويض الأجراء (SRS)

مجموع الفائض الصافي للإستغلال (SENE)

ثم حساب النسب المئوية لمشاركة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في هذه المجاميع.

وعليه فإن متغيرات الدراسة هي :

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الإنتاج الداخلي الخام (PBE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الاستهلاكات الوسيطة (CIE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في القيمة المضافة (VAE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في استهلاكات الأصول الثابتة (CFFE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الدخل الداخلي (RIE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الضرائب المتعلقة بالإنتاج (ILE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في تعويض الأجراء (RSE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع العام في الفائض الصافي للإستغلال (ENEE)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام (PBP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الاستهلاكات الوسيطة (CIP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في القيمة المضافة (VAP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في استهلاكات الأصول الثابتة (CFFP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الدخل الداخلي (RIP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الضرائب المتعلقة بالإنتاج (ILP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في تعويض الأجراء (RSP)

النسبة المئوية لمشاركة القطاع الخاص في الفائض الصافي للإستغلال (ENEP)

الجدول رقم : 01 يبين النسب المئوية في القطاع العام من المجموع العام

AN	SPBE	SCIE	SVAE	SCFFE	SRSE	SILPE	SRIE	SENEE
1989	57.44	65.50	52.93	80.20	72.57	79.91	50.35	29.81
1990	59.29	65.09	56.12	79.67	72.28	87.63	54.09	38.26
1991	60.21	65.48	57.54	74.11	66.36	88.03	56.27	46.45
1992	59.22	66.47	55.43	64.22	64.54	87.42	54.89	44.80
1993	55.05	61.70	50.99	82.53	61.75	74.46	47.67	35.65
1994	55.93	61.96	52.13	83.22	65.04	71.80	48.96	37.44
1995	56.80	62.90	53.41	79.66	63.55	77.94	51.09	41.18
1996	54.57	57.33	53.09	79.68	60.02	78.14	50.60	41.79
1997	53.79	55.37	52.94	74.27	54.10	75.48	51.18	45.17
1998	47.90	53.21	44.63	74.63	51.58	69.58	41.66	32.90
1999	48.66	52.07	46.58	68.41	49.25	72.58	44.31	37.19

المصدر : محسوب إنطلاقا من بيانات جدول حساب الإنتاج وحساب الإستغلال

ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999

لجدول رقم 02 : يبين النسب المئوية في القطاع الخاص من المجموع العام

AN	SPBP	SCIP	SVAP	SCFFP	SRSP	SILPP	SRIP	SENEP
1989	42.56	34.50	47.07	19.80	27.43	20.09	49.65	70.19
1990	40.71	34.91	43.88	20.33	27.72	12.37	45.91	61.74
1991	39.79	34.52	42.46	25.89	33.64	11.97	43.73	53.55

1992	40.78	33.53	44.57	35.78	35.46	12.58	45.11	55.20
1993	44.95	38.30	49.01	17.47	38.25	25.54	52.33	64.35
1994	44.07	38.04	47.87	16.78	34.96	28.20	51.04	62.56
1995	43.20	37.10	46.59	20.34	36.45	22.06	48.91	58.82
1996	45.43	42.67	46.91	20.32	39.98	21.86	49.40	58.21
1997	46.21	44.63	47.06	25.73	45.90	24.52	48.82	54.83
1998	52.10	46.79	55.37	25.37	48.42	30.42	58.34	67.10
1999	51.34	47.93	53.42	31.59	50.75	27.42	55.69	62.81

المصدر : محسوب إنطلاقا من بيانات جدول حساب الإنتاج و حساب الإستغلال

Source : ONS, Données Statistiques n° : 322, Les Comptes économiques de 1989 à 1999

الجدول رقم 03 يمثل الخصائص الإحصائية للمتغيرات

رمز المتغيرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	المدى
PBP	44,65	4,05	9,08	52,10	39,79	12,31
CIP	39,36	5,26	13,35	47,93	33,53	14,40
VAP	47,66	3,84	8,06	55,37	42,46	12,90
CFFP	23,58	5,96	25,29	35,78	16,78	19,00
RSP	39,09	7,69	20,20	50,75	27,43	23,32
ILPP	21,55	6,64	30,81	30,42	11,97	18,45
RIP	49,90	4,37	8,77	58,34	43,73	14,61
ENEP	60,85	5,28	8,68	70,19	53,55	16,65
PBE	55,35	4,05	7,32	60,21	47,90	12,31
CIE	60,64	5,26	8,67	66,47	52,07	14,40
VAE	52,34	3,84	7,34	57,54	44,63	12,90
CFFE	76,42	5,96	7,81	83,22	64,22	19,00
RSE	61,91	7,69	12,43	72,57	49,25	23,32
ILPE	78,45	6,64	8,46	88,03	69,58	18,45
RIE	50,10	4,37	8,73	56,27	41,66	14,61
ENEE	39,15	5,28	13,49	46,45	29,81	16,65

المصدر : محسوب انطلاقا من الجدولين رقم 01 و 02

منهجية الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى جزأين ، نتناول في الأول منه مختلف إجراءات التصحيح المتخذة التي عرفها الإقتصاد الوطني، كما نحاول في الثاني منه قياس مدى انعكاسات هذه الإجراءات على واقع الاقتصاد.

الشكل رقم 01 : يبين تطور الإنتاج الخام

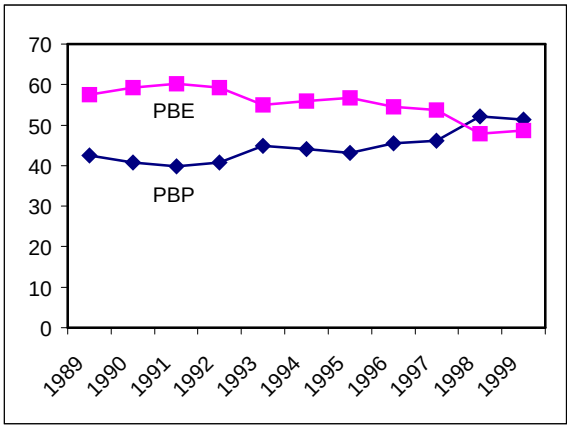

الشكل رقم 02 : يبين تطور الإستهلاك الوسيط

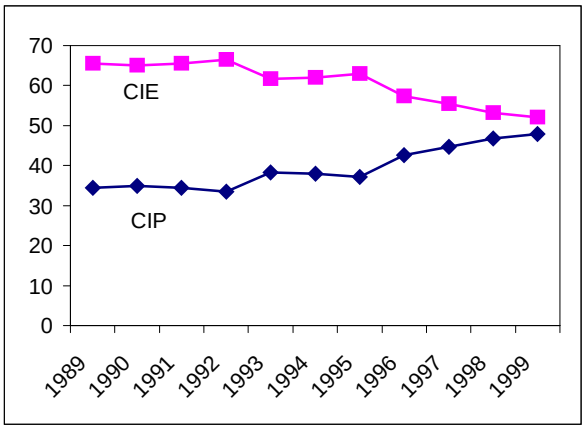

الشكل رقم 03 : يبين تطور القيمة المضافة

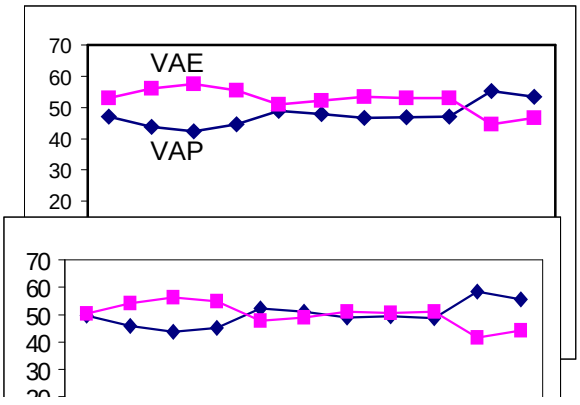

الشكل رقم 04 : يبين تطور إستهلاك الأصول الثابتة

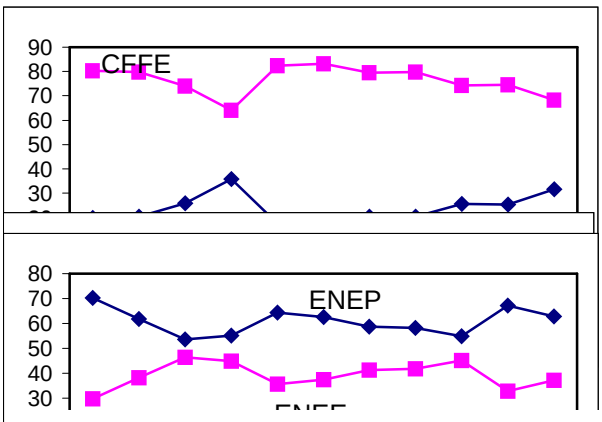

الشكل رقم 05 : يبين تطور تعويضات الأجراء

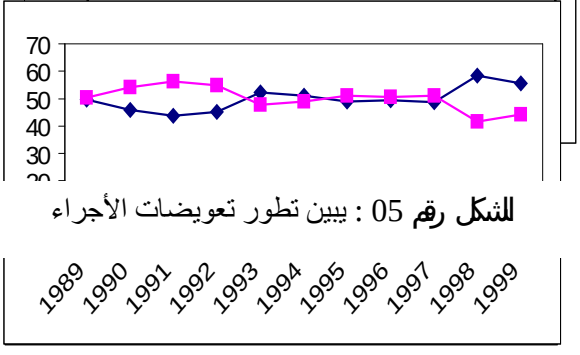

الشكل رقم 06 : يبين تطور الضرائب المتعلقة بالإنتاج

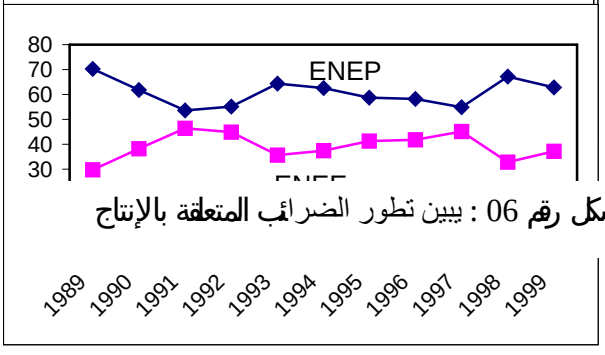

1- تحليل الأشكال :

نلاحظ من خلال الشكل الأول أن النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع العام قد أخذت بالتزايد إنطلاقا من سنة 1989 لتصل إلى أقصاها سنة 1991 ثم تناقصت من جديد إلى غاية سنة 1993، لتشهد شبه استقرار بين سنتي 1994 و1997 ثم انخفاض محسوس في سنة 1998 في حين أن النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع الخاص كان لها سلوك معاكس تماما

بالنسبة للشكل الثاني فيمكن تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات، ففي الفترة الأولى والممتدة بين 1989 و 1993 يمكن القول أن هناك شبه استقرار في النسبة المئوية للاستهلاكات الوسيطة في القطاع العام ثم انخفضت ابتداء من سنة 1994 لتبقى ثابتة إلى غاية 1997 ثم انخفاض مستمر بعد هذه السنة.

نلاحظ في الشكل الثالث أن النسبة المئوية للقيمة المضافة كانت من بين أقل السلاسل تذبذبا CV= 7.34 في القطاع العام و 8.06 في القطاع الخاص، أما متوسط النسبة فكان 52.34 %.

أما الشكل الرابع فنلاحظ نوع من التذبذب في السلسلة (قيمة معامل الإختلاف : 25.29 في القطاع الخاص و 7.81) حيث أنه انطلاقا من سنة 1989 شهدت النسبة المئوية لاهتلاك الأصول الثابتة انخفاضا إلى غاية سنة 1992 ثم إرتفاع مفاجئ في سنة 1994 لتصل إلى 83.22 سنة 1994 ثم انخفاض من جديد إلى 68.41 سنة 1999.

نلاحظ في الشكل الخامس أنه خلال الفترة محل الدراسة فإن النسبة المئوية لتعويضات الأجراء في القطاع العام كانت في انخفاض مستمر انطلاقا من 72,57 سنة 1989 إلى 49,25 سنة 1999 وهو مايعكس سياسة تقليص حجم القوة العاملة في القطاع العام خلال الفترة.

أما في الشكل السادس فيمكن ملاحظة أن النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع العام شهدت ارتفاعا بين سنتي 1989 و 1994 بلغ أقصاه سنة 1993 بـ 87.42 خلال هذه الفترة ثم شبه استقرار في الفترة الموالية والذي يرجع حسب اعتقادنا إلى الإصلاحات التي تمت في السياسة الجبائية التي أتخذت من جهة والرقابة التي يمكن أن تمارسها أجهزة الدولة على هذا القطاع من جهة أخرى. في حين أن هذه النسبة المئوية في القطاع الخاص كان لها سلوك معاكس.

إن شكل تطور نسبة المئوية للدخل الداخلي في القطاع العام يشبه شكل تطور النسبة المئوية للانتاج الخام في القطاع العام، إلا أننا نلاحظ أن هناك تقارب بين نسب القطاع العام والقطاع الخاص.

نلاحظ في الشكل الأخير أن منحنى النسبة المئوية للفائض الصافي للإستغلال في القطاع الخاص فوق منحنى القطاع العام – وهو الشكل الوحيد – مما يدل على أن القطاع الخاص أكثر قدرة على زيادة الإدخار من القطاع العام.

2 – التحليل العاملي

تم تصنيف سنوات الدراسة في مجموعتين : المجموعة الأولى تضم 11 مشاهدة $(n_1 = 11)$ تمثل القطاع الخاص أما الثانية فتضم $(n_2 = 11)$ وتمثل القطاع العام.

تحليل النتائج :

ETUDE PAR GROUPE

GROUPE	EFFECTIF	VARIABLES	MOYENNES	ECARTS-TYPES DES SERIES
1 (1)	11	PBP	44.649	3.865
		CIP	39.356	5.011
		VAP	47.655	3.665
		CFFP	23.582	5.687
		RSP	38.087	7.336
		ILPP	21.548	6.332
		RIP	49.903	4.171
		ENEP	60.851	5.033
2 (2)	11	PBE	55.351	3.865
		CIE	60.644	5.011
		VAE	52.345	3.665
		CFFE	76.418	5.687
		RSE	61.913	7.336
		ILPE	78.452	6.332
		RIE	50.097	4.171
		ENEE	39.149	5.033

نتائج دراسة كل متغيرة بمفردها : سنقوم في هذه الفقرة بقياس مدى الفروقات في متوسطات المتغيرات خلال سنوات الدراسة ومعرفة لصالح أي قطاع.

وعليه فإننا نهدف إلى اختبار جملة من الفرضيات، والتي تتمثل في ما يلي :

هل يوجد فرق بين نسب مشاركات كل من القطاع العام والخاص في الإجمالي خلال سنوات الدراسة ؟

و كإجابة مبدئية فإننا نتوقع وجود فرق بين هذه النسب.

سنستخدم إحصاءة F-Fisher الجزئية في اختبار مدى وجود فروقات بين متوسطات المتغيرات في القطاعين العام و الخاص ويكون الفرق معنوي إذا كانت احصاءة F-Fisher الجزئية المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 0.05. فتكون الفرضية $H_0 : X_A = X_B$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : X_A \neq X_B$ نجد $F_t(0.05,20) = 4.35$

إذا $F_c > F_t$ يتم رفض الفرضية H_0 وقبول H1 أي يوجد اختلاف بين X_A و X_B

أما إذ $F_c < F_t$ فإنه لا يوجد إختلاف بين X_A و X_B.

1- بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 38.33$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الإنتاج الخام SPB وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

2 – بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 90.24$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الإستهلاكات الوسيطة SCI لصالح القطاع العام.

3-بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 8.18$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة SVA لصالح القطاع العام

4- بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 431.65$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي إهتلاك الأصول الثابتة SCFF وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

5- بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 52.74$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي تعويضات الأجراء SRS وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

6- بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 403.75$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الضرائب المرتبطة بالإنتاج SILP وهذا الفرق لصالح القطاع العام.

7- بما أن $F_t = 4.35 > F_c = 0.01$ فإنه يتم قبول الفرضية H_0 و رفض H_1 أي أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الدخل الداخلي SRI.

8- بما أن $F_t = 4.35 < F_c = 92.96$ فإنه يتم رفض الفرضية H_0 و قبول H_1 أي أنه يوجد فرق ذو دلالة احصائية في متوسط نسب مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص في إجمالي الفائض الصافي للإستغلال SENE لصالح القطاع الخاص.

2- دالة النتيجة :

وهي كالتالي :

Z=-3.43*PB+1.97*CI+2.54*VA-0.95*CFF+0.51*RS-0.63*ILP-1.04*RI+0.27*ENE

حيث أن المتغيرات في هذه الدالة تعبر عن نسب مئوية وأنها متغيرات مركزة ومختصرة، تستخدم هذه الدالة في عملية التنبؤ بمدى تجانس أو عدم تجانس أداء القطاعين الخاص والعام.

تمثل معاملات هذه المتغيرات في هذه الدالة المعاملات الحدية، ونجد أن النتيجة Z تتناسب عكسيا مع كل من النسب المئوية للإنتاج الخام و إهتلاك الأصول الثابتة والضرائب المرتبطة بالإنتاج والدخل الداخلي في حين أنها تتناسب طرديا مع باقي المتغيرات.

ومنه يمكن إستخدام هذه الدالة أيضا في عملية التخطيط.

مدى مساهمة متغيرات الدراسة مجتمعة في تميز القطاع الخاص عن القطاع العام :

تعطي المعالجة الإحصائية النتائج التالية :

بالنسبة لمركزي ثقل المجموعتين : نجد

فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى (القطاع الخاص) على المحور العاملي هي : 0.9993

فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية (القطاع العام) على المحور العاملي هي : 0.9993-

ومنه فإن المسافة بمفهوم MAHALANOBIS[xiii] هي : D = 1.9987

أعطت نتائج التحليل الإحصائي جودة تصنيف 100 % يبينها الشكل أدناه

الشكل رقم : 09 المدرج تكراري لأفراد العينة

```
G02                                     G01
89E                                     89P
90E                                     90P
91E                                     91P
92E                                     92P
93E                                     93P
95E                                     95P
97E                                     97P
98E 94E                                 94P 98P
99E 96E                                 96P 99P
********************************************************************************

EFFE. 10   2  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  0  2 10

BOR. -1.07 -0.85   -0.639  -0.426  -0.213  -0.000   0.213   0.426   0.639   0.85   1.07
       -0.958  -0.745  -0.532  -0.319  -0.106   0.106   0.319   0.532   0.745   0.958
```

تحديد الإتجاه العام لمتغيرات الدراسة :

1- **بالنسبة لمتوسط الإنتاج الخام** : نجد المعادلات التالية

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 74.80 % PBP = 1.057 * T + 38.308

1.387 0.205 σ

27.618 5.168 T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 74.80 % PBE = -1.057 * T + 61.692

1.387 0.205 σ

44.478 5.168 T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع الخاص يزداد بمقدار 1.057 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للإنتاج الخام في القطاع العام

2- بالنسبة لمتوسط الاستهلاكات الوسيطة : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 86.46 % CIP = 1.473 * T + 30.516

1.318 0.194 σ

23.149 7.580 T_c

ب–بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 86.46 % CIE = -1.473 * T + 69.484

1.318 0.194 σ

52.710 7.580 T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية لإستهلاكات الوسيطة في القطاع الخاص يزداد بمقدار 1.473 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية لإستهلاكات الوسيطة في القطاع العام

3– بالنسبة لمتوسط القيمة المضافة : نجد المعادلات التالية :

أ–بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 54.10 % VAP = 0.852 * T + 42.543

1.775 0.261 σ

23.972 3.257 T_c

ب–بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 54.10 % VAE = -0.852 * T + 42.543

1.775 0.261 σ

32.376 -3.257 T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع الخاص يزداد بمقدار 0.852 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للقيمة المضافة في القطاع العام

4– بالنسبة لمتوسط إهتلاك الأصول الثابتة : نجد المعادلات التالية :

أ–بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 6.53 % CFFP = 0.460 * T + 20.824

3.931 0.580 σ

5.298 0.793 T_c

ب–بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 6.53 % CFFE = -0.460 * T + 79.176

3.931 0.580 σ

20.143 0.793 T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية لإهتلاك الأصول الثابتة في القطاع الخاص يزداد بمقدار 0.460 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية لإهتلاك الأصول الثابتة في القطاع العام

5– بالنسبة لمتوسط الدخل الداخلي : نجد المعادلات التالية :

أ–بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 47.81 % RIP = 0.912 * T + 44.431

2.154	0.318	σ
20.628	2.872	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 47.81 % RIE = -0.912 * T + 55.569

2.154	0.318	σ
25.872	2.872	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للدخل الداخلي في القطاع الخاص يزداد بمقدار 0.912 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للدخل الداخلي في القطاع العام

6- بالنسبة لمتوسط الضرائب المتعلقة بالإنتاج : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 53.81 % RILPP = 1.469 * T + 12.737

4.141	0.454	σ
20.628	3.238	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 53.81 % RILPE = -1.469 * T + 87.263

3.076	0.454	σ
28.368	3.238	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع الخاص يزداد بمقدار 1.469 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للضرائب المتعلقة بالإنتاج في القطاع العام

7- بالنسبة لمتوسط تعويضات الأجراء : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 90.99 % RSP = 2.213 * T + 24.809

1.574	0.232	σ
15.758	9.533	T_c

ب-بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 90.99 % RSE = -2.213 * T + 75.190

1.574	0.232	σ
47.759	9.533	T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية لتعويضات الأجراء في القطاع الخاص يزداد بمقدار 2.213 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية لتعويضات الأجراء في القطاع العام.

8- بالنسبة لمتوسط الفائض الصافي للإستغلال : نجد المعادلات التالية :

أ-بالنسبة للقطاع الخاص :

R^2= 00.40 % ENEP = -0.101 * T + 61.460

3.592 0.530 σ

17.110 0.192 T_c

ب–بالنسبة للقطاع العام :

R^2= 00.40 % ENEE = 0.101 * T + 38.540

3.592 0.530 σ

10.729 0.192 T_c

تبين هذه المعادلة أن معدل الزيادة في النسبة المئوية للفائض الصافي للإستغلال في القطاع العام يزداد بمقدار 0.101 سنويا وهو نفس المعدل الذي تنخفض به النسبة المئوية للفائض الصافي للإستغلال في القطاع العام.

نتائج الدراسة :

نخلص من خلال نتائج المعالجة السابقة إلى ما يلي :

1- أن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع العام في أغلب متغيرات الدراسة (PB,CI,VA,CFF,ILP) كما أن هذه النسب المئوية كانت في تناقص في القطاع العام وفي تزايد في القطاع الخاص وهذا يعكس آثار الإصلاحات التي تمت على قطاعات الإقتصاد الوطني حيث أن النشاط في مجمله شهد ركودا إقتصاديا (القطاع العام بصفة خاصة).

2- أن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع الخاص في المتغيرة (ENE) وهي الفائض الصافي للإستغلال، هذا فرق ذو دلالة احصائية مما يبين أن مشاركة القطاع الخاص في الإدخار الوطني أحسن من مشاركة القطاع العام وهو ما يثبت فرضية أن القطاع الخاص أكثر كفاءة (من حيث الإستغلال)من القطاع العام.

3- لا يوجد فرق بين القطاع العام والقطاع الخاص بالنسبة للمتغيرة الدخل داخلي RI.

4– بإستخدام طريقة التحليل العاملي المصنف AFD فإن قطاعات الإقتصاد الوطني تم تصنيفها إلى مجموعتين (قطاع عام و قطاع خاص) هذا التصنيف كان بجودة عالية تقدر ب 100 %.

جدول يبين أهم القطاعات المستخدمة في الدراسة :

01:Agriculture
03:Hydrocarbures
:Mines et Carrièeres50
:I.S.M.M.E60
07:Matérieaux de Construction
08:B.T.P.H
09:Chimie, Caoutchouc, Plastique

10:Industries Agro-Alimentaires
11:Textiles, Confection
12:Cuirs et Chaussures
13:Bois, Lièges et Papiers
14:Industries Diverses
15:Transports et Communications
16:Commerces
17:Hotels,Cafés, Restaurants
18:Services Fournis aux Ménages

قائمة المراجع والهوامش :

[i]الجزائر، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي**، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

[ii]النشاشبي كريم و آخرون، **الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، واشنطن 1998 .

[iii]يرجع هذا الفائض إلى سياسات تخفيض الإنفاق، وارتفاع أسعار البترول خلال أزمة الخليج سنة 1990 .

[iv]حكومة بلعيد عبد السلام .

[v]النشاشبي كريم وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

[vi]الجزائر، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي، ص36.

[vii]النشاشبي كريم وآخرون، مرجع سبق ذكره.

[viii]نفس المرجع السابق

[ix]المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، ص 39 .

[x]أنظر الجدول ج من قانون المالية لسنة 1995.

[xi]صفوت فرج، **التحليل العاملي في العلوم السلوكية**، القاهرة، 1980،، ص 23

[xii]شعوبي م. ف.،النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998، ص 38

[xiii]لمزيد من الإطلاع أنظر نفس المرجع السابق ص ص 46،45 ومعرفة كيفية حساب هذه المسافة والعلاقة بينها وبين كل من معامل التحديد R^2 و إحصاءة F-Fisher.